



تقرير مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية عن الآثار الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد (COVID-19)

(العدد رقم ٢) ٢٠ شعبان ١٤٤١هـ - ١٣ إبريل، ٢٠٢٠م

المُحرران: سعود السرحان ومارك طومسون

في هذا العدد

التعليق والتحليل

ما أثر فيروس كورونا على التوترات الاجتماعية في أوروبا؟
شيراز ماهر



كيف ستؤثر الجائحة على السلوك المستقبلي للمملكة المتحدة؟
نيل كوبليام



نظرة عامة
الوضع الحالي

نظرة عامة الوضع الحالي

بدأت مدينة «ووهان» الصينية، حيث ظهر وباء فيروس كورونا لأول مرة، تُخفّف تدريجياً من إجراءات الحجر الصحي التي دخلت أسبوعها الحادي عشر، مع تراجع أعداد حالات العدوى والوفيات. ومع ذلك، وفي الوقت الذي بدأ فيه سكان المدينة يخرجون لممارسة أنشطتهم بشكل حذر بعد حظرٍ طويل، باتت الدول الأخرى التي تأثرت بالفيروس تأثراً شديداً

العالم التي أسهمت في انتشار الوباء. وقد أشار تقرير الصحيفة أيضاً إلى أن «التفكير في جائحة فيروس كورونا، بوصفها عملية يمكن للتجمعات البشرية أن تُسرّع منها بشكل كبير؛ يُؤثّر أيضاً على اعتبارات صنّاع السياسات الذين يُخطّطون لإيجاد مخرَج من الإغلاق الحالي». ومن ثمّ، عندما تبدأ الحكومات في تخفيف إجراءات التباعد الاجتماعي، كما هو الحال في مدينة «ووهان»، فهل يُمكنها أيضاً أن تسمح بمواصلة التجمعات الاجتماعية الكبيرة؟ في الواقع، يُمكن للتدخلات الصارمة، مثل فرض التباعد الاجتماعي، أن تُبطئ من انتشار فيروس كورونا، لكنها لن تقضي عليه. ومن ثمّ، فإن النتائج الواردة في مجلة «ذا لانسييت» مهمة بالنسبة إلى الحكومات على مستوى العالم؛ لأنها تُحدِّد من التعجّل في تخفيف الإجراءات الصارمة.

تراقب «ووهان» عن كُتَب؛ بحثاً عن أي علامات تُنذِرُ ببداية «الموجة الثانية» التي يُخشى عواقبها. ومن ذلك، ما جاء في مجلة «ذا لانسييت»، التي تُعدُّ واحدة من المجلات الطبية الأقدم والأكثر شهرةً ومكانةً في العالم، حيث حدّرت «كاثي لونج» وزملاؤها من العواقب السلبية المُحتملة للتخفيف السابق لأوانه للإجراءات الاحترازية؛ كالحجر الصحي والإغلاق وحظر التجول؛ فقد يُؤدّي تعجّل الحكومة الصينية في اتخاذ قراراتٍ برفع القيود المجتمعية، والتساهل في قيود التباعد الاجتماعي، إلى موجة ثانية من الإصابات، قد تكون أكثر فتكاً من الموجة الأولى. وقد ركّز العلماء تركيزاً شديداً على «التأثير العنقودي»، وبعبارةٍ أخرى: كيف تُسهّم التجمعات الاجتماعية في انتشار الفيروس. في ٩ أبريل، ضربت صحيفة «الجارديان» ستة أمثلة للتجمعات الاجتماعية من جميع أنحاء

أحدث إحصاءات فيروس كورونا بتاريخ: (٢٠٢٠/٤/١٢م)

إحصاءات الدول:

يمكن الاطلاع على أحدث الإحصاءات عن الحالات المؤكدة والوفيات وحالات التعافي في بلدانٍ بعينها على هذين الموقعين:

<https://coronavirus.jhu.edu/map.html>
www.worldometers.info/coronavirus/

المملكة العربية السعودية:

اتخذت المملكة العربية السعودية تدابير شديدة الصرامة فور أن أصبح التهديد من فيروس كورونا واضحاً. ولو كانت الحكومة السعودية ترددت في اتخاذ هذه الإجراءات الصارمة في بداية الوباء، لأصبح الوضع العام في المملكة مختلفاً تماماً عما هو عليه الآن. وقد نجحت المملكة العربية السعودية في الحد من عدد الوفيات مقارنةً بالعديد من الدول الغربية. وحتى الآن، استطاعت المملكة تجنّب أسوأ ما في الجائحة، لكن الجميع يفهم أن الوقت ما زال مبكراً لإبداء الرضا عن النفس.

حالات التعافي: ٧٦١

الوفيات: ٥٩

الحالات المؤكدة: ٤,٤٦٢

إذا كنت مهتماً بالإسهام في التقارير المستقبلية، فيرجى إرسال عرض موجز لموضوعك المقترح إلى الدكتور مارك طومسون على البريد الإلكتروني: mthompson@kfcris.com

التعليق والتحليل

يأتي هذا التقريرُ الأسبوعيُّ لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية حولَ التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا المستجد (COVID-19) في وقتٍ حرج. وقد استجابت الحكوماتُ للتداعيات الناجمة عن الوباء المتزايد من خلال تطبيق الحجر الصحي وحظر التجوُّل و«الإغلاق»، الأمر الذي يُؤثِّرُ على الاقتصادات الوطنية وأنماط حياة الملايين من الناس. ومن ثمَّ، فإننا نهدفُ في هذا التقرير الأسبوعي إلى مقابلة مجموعة متنوعة من الأفراد، من بينهم صانعو سياسات وأكاديميون ومفكرون؛ لاستطلاع آرائهم حولَ تأثير هذا الوباء من جهة علاقته بمجال اهتمامهم. وفي هذا التقرير الأسبوعي لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية حولَ التأثيرات الإقليمية والدولية لفيروس كورونا مقالٌ لـ«نيل كويليام»، زميل «تشاتام هاوس» المشارك في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمدير التنفيذي لشركة «كاسلري أسوسييتس». في هذا المقال يناقش كويليام تأثيرَ الفيروس على سياسة حكومة المملكة المتحدة، وكيف ركَّز اهتمامُ صانعي السياسة البريطانيين والمجتمع الأوسع على القضايا الحاسمة المتعلقة بالمصلحة الوطنية. ويضم التقرير أيضاً مقالاً لشيراز ماهر، مدير «المركز الدولي لدراسة التطرف»، والمُحاضر في كلية «كينجز» في لندن، يُقيِّمُ فيه الآثارَ الاجتماعية والاقتصادية المُحتَمَلة لفيروس كورونا على الاتحاد الأوروبي. إن القضايا المثارة في هاتين المادتين تتعلقُ بالحكومات والمجتمعات على مستوى العالم؛ لأنها تسعى للتخفيف من آثار فيروس كورونا.

كيف ستؤثر الجائحة على السلوك المستقبلي للمملكة المتحدة؟

نيل كويليام



ضربت الجائحة المملكة المتحدة ضربةً شديدة في مقتل، شأنها في ذلك شأن بقية الدول. فمن ناحية، وجدت الحكومة نفسها مجبرَةً على لَمِّ شمل البلاد بعد مضيَّ عدة سنوات مؤلمة في فرقةٍ شديدة بسبب تفاعلات قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وليس ذلك فحسب؛ بل وجدت نفسها أيضاً مضطرةً إلى التدخل المباشر في حياة كل مواطن؛ وبهذه الطريقة، فتحت الجائحة البابَ لحقبةٍ جديدة من التدخل، وفي الغالب، لن يعارضَ الحكومة أحدٌ في ذلك. وفي الوقت نفسه، فإن الانقسامَ الأيديولوجي حولَ «الخدمة الصحية الوطنية» انتهى بشكلٍ قاطع، فقد أدرك جميعُ السياسيين تقريباً - أياً كان انتماءهم الحزبي - الدورَ الحاسم الذي ستضطلع به الخدمة الصحية في مساعدة البلاد على التغلُّب على هذه الأزمة. ومن المُرجَّح أن تنحسرَ المناقشاتُ حولَ مستقبل «الخدمة الصحية الوطنية»، التي طغت على الأجواء في جميع الانتخابات، على الأقل منذ عام ١٩٧٩م، لعدة عقود قادمة؛ فقد عرَفَ جيلُ القادة الحاليين قيمتها الحقيقية. علاوةً على ذلك، يُشير انتخابُ «كير ستارمر» زعيماً لحزب العمال، في ٤ أبريل، إلى أن الحزبَ سوف ينخرطُ في حقبةٍ جديدة من السياسة البتأة، تتعاملُ فيها



الحكومة والمعارضة مع حالة الطوارئ الوطنية. إنها لحظة عميقة حقاً بالنسبة إلى المملكة المتحدة، يمكن أن تُساعدَها في التغلُّب على التبعات الدائمة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وجمع شملها (الجديد)، وتثبيت أقدامها مرّةً أخرى على الصعيد الدولي. وفي الحقيقة، فإن خطاب الملكة إليزابيث الثانية للأمة في ٥ أبريل لم يكن يهدف إلى منح البلاد لحظة اصطفاً فحسب، بل كان يسعى أيضاً إلى تذكير جميع الأجيال وجميع المواطنين بأن المملكة المتحدة اضطلعت منذ أمد طويل بدور مهم على المسرح العالمي، وستستمرُّ في الاضطلاع بهذا الدور. وبتربيده في النفوس أصداء الحرب العالمية الثانية، هدف الخطاب إلى تعزيز مقولة أن الجيل الحالي لا يختلف عن الجيل الذي عانى من ويلات الحرب.

وتُعَدُّ الإجراءات التي تمر بها البلاد أشبه «إعادة ترتيب المنزل» أو «إعادة ترتيب الأولويات»، ويمكن للبلد أن يخرج من الأزمة؛ متغلباً على أزمة الثقة التي أصابته، ومستعداً للانخراط من جديد سياسياً ودبلوماسياً. وقد كانت المملكة المتحدة غائبةً عن المشهد في السنوات القليلة الماضية. وفي حين أنه من المرجح أن ينهي النظام الجديد الناشئ عن هذه الجائحة العالمية عصر العولمة، ويُسرِّع الخطوات نحو «الانفصالية»، فمن صلبه- استعادت لندن من جديد اكتشاف قلبها وسماع نبضه- ستبقى المملكة المتحدة رمزاً للديمقراطيات الليبرالية، وستعمل عن كَتَب مع المنظمات الدولية لمعالجة بعض القضايا الأكثر إلحاحاً في العالم. وفي الواقع، فإن الدروس المستفادة من هذه التجربة الأكثر إبلاماً ستفرض على المسؤولين الدبلوماسيين البريطانيين مهمةً جديدة للعمل مع الشركاء في معالجة المشكلات المُليحة؛ مثل تعيُّر المناخ ومكافحة الجراثيم، التي تؤثر على الكوكب بأكمله. وبينما تلتفت غالبية البلدان إلى الداخل وتسعى إلى عزل اقتصاداتها حتى لا يُصيبها المزيد من التأثير، وتهدف - من ذلك - إلى إدارة سلاسل التوريد بشكل أفضل، فإنه يمكننا أن نتوقَّع أن تستعيد المملكة المتحدة، في عصر ما بعد فيروس كورونا، دورها بوصفها دولةً تجاريةً، ومدافعةً قويّةً عن النظام الدولي. وعلى هذا النحو، فإنها تتطلَّع إلى ترسيخ أقدامها في المشهد مرّةً أخرى، وتُثبت لشركائها أن تبعات الأزمة قد انتهت، وأن الدولة مستعدّة لاستعادة الثقة بين حلفائها.

ما أثر فيروس كورونا على التوترات الاجتماعية في أوروبا؟

شيراز ماهر



يُمثِّل فيروس كورونا المستجد (Covid-19) أحدَ أخطر وأهم التحديات الاجتماعية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وستكون آثاره دائمة وعميقة وظاهرةً على مدى واسع. وسيعقب الكثير من تلك الآثار سلسلة من الصدمات الاقتصادية، التي لم تُشهِد مثلها من قَبْلُ الاقتصادات المتقدمة والصناعية في دول مجموعة العشرين.

فقد ارتفعت البطالة بشكلٍ حادٍّ بالفعل، وبدأت الشركات في الانهيار، وأصبح سوق الأوراق المالية من جديدٍ عرضةً لتقلباتٍ متزايدة. وسيكون لهذا كله آثارٌ خطيرة؛ إذ ستُخفِّض قيمة صناديق المعاشات التقاعدية (مما يزيد من حدة أزمة المعاشات التقاعدية الحادة بالفعل في جميع أنحاء أوروبا)، وسيجد المزيد من الناس أن أصولهم المالية سلبية حيث يُعاني سوق الإسكان من انتكاساتٍ خطيرة.

فحتى عندما اشتدت وطأة الكساد الكبير على النظام المالي العالمي، خاصة خلال ثلاثينيات القرن العشرين، فقد جاءت في أعقاب فترةٍ من التدهور الاقتصادي التدريجي (على الرغم من أنه كان حاداً في بعض الأحيان) بدءاً من عام 1929م قبل الوصول إلى ذروته في عام 1933م. ومع ذلك، فإن لحظةً كتلك التي نعيشها، والإغلاق الفوري لجميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً كما يحدث حالياً، هو أمرٌ غير مسبوق تماماً، وسيكون التوتّر الاجتماعي الناتج عنه قاسياً.

وسيكون الأشخاص الأكثر عرضةً للخطر أولئك الذين يعملون فيما يُعرف باسم «العمالة الحرة»، وهم في العادة مقاولون مستقلون يعملون في منصات عبر الإنترنت، ومن خلال التقنيات الفوضوية المعرّض العاملين فيها للانقطاع عن العمل، مثل «أوبر» أو «ديليفيرو». يفتقر هؤلاء العمال إلى حقوق وأمن الموظفين التقليديين، ويتأثرون على الفور إذا حدث أيُّ انقطاع في أنماط عملهم. وستكون القطاعات الأخرى - مثل البيع بالتجزئة والمطاعم والضيافة - شديدة الحساسية لتعطل السوق. ومرةً أخرى، من منظور التوتّر الاجتماعي المحتمل، يُعدُّ هذا الأمر مهماً للغاية؛ لأن هذه هي القطاعات التي يغلب أن يعمل فيها العمال المهاجرون بشكلٍ مفرد، وسيكونون أول المتضررين، وأشدّهم تلعناً للضربة.

وحتى قبل حدوث الأزمة الحالية، كانت أوروبا تكافح لاحتواء صعود الحركات الأهلية والشعبوية. تتبّنّى هذه الجماعات وجهات نظر مقلقة بشأن المسلمين، وتُصوّر الإسلام بعبارات متشددة، وتُجرّد المهاجرين من إنسانيتهم، ويُصخّون بأولئك الذين يزوّنهم «غرباء» أو «آخرين». وينبني الكثير من آرائهم على فَرْع ثقافي، منشؤه الاعتقاد بأن الهوية الدينية والثقافية والمعنوية لأوروبا سوف تتغيّر إلى شيءٍ آخر؛ لذا يُنظر إلى المهاجرين على أنهم «غزاة»؛ الأمر الذي ولّد نظرية تُعرف باسم «الاستبدال الكبير». وقد أسهمت الحركات المتطرفة والقادة الشعبويون في أطراد هذا الرأي، بحجة أن الأجانب يحلّون محلّ الأوروبيين. والنتيجة



الطبيعية غير المعلنة واضحة: يجب عمل شيء لعكس هذا الاتجاه. لقد أجمَعَ هذا التوجُّه العديدَ من الأعمال الإرهابية، وكان آخرَ من استحضر هذا الفكرَ «برينتون تارانت» الذي قتل ٥١ مسلماً كانوا يُؤدُّون شعائر صلاة الجمعة في نيوزيلندا.

لقد استحوذت الحركات التي تناقلت هذه الأنواع من المشاعر باستمرارٍ على أرضية سياسية في أوروبا في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، شهد حزبُ «الجبهة الوطنية» في فرنسا نهضةً تحت قيادة رئيسه الحالية «مارين لوبان». وقد حصد الحزبُ أكبرَ حصة من الأصوات (٢٤,٨٦٪) في الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام ٢٠١٤م، ليحصل على ٢٤ مقعداً. وفي مكان آخر، حقَّق «جيرت فيلدرز» و«تيري بوديت» نجاحاً سياسياً من خلال تبني خطابٍ مماثل في هولندا، كذلك الأمرُ مع «حركة النجوم الخمسة» في إيطاليا، والحزب الألماني «البدل من أجل ألمانيا». سوف تُلقى العواقبُ الاقتصادية لفيروس كورونا بظلالها على المجتمع؛ فيزداد الناسُ يأساً، وتتعرَّضُ الخدمات العامة لضغوط استثنائية؛ ممَّا يُسرِّعُ العديد من التوترات الاجتماعية التي أصابت أوروبا بالفعل، وستُغيَّرُ معالمها القارة، ربما بصورةٍ لا تُمحى، وبشكلٍ لا يخطر الآن على بال أحد.